

زينفر: سأكون في صف المعلمين والمعلمات

أكد النائب سعد زينفر أنه من الداعمين الأوائل لقرار كساد المعلمين، مشيراً إلى أن موقفه الداعم لكادر المعلمين لن يتزعزع وسيكون وفق تصور جمعية المعلمين واللجنة المالية. وأضاف زينفر أنه إن شاء الله ستقر اعين

المعلمين باقرار كادهم في الجلسة المقبلة، موضحاً أنه سيكون في صف المعلمين والمعلمات للنهابة ولا يمكن لاحد ان يزايد على مواقفه، وبشهادة الجميع، مؤكداً حضوره الجلسة الماضية المختصة لمناقشة الكادر والتي فقد فيها النصاب وأنه كان آخر نائب يخرج من القاعة.

الحريري: المجلس يقرر مصير تقرير «التشريعية» حول استجواب الفهد

قال النائب حسين الحريري لنا الشرف الكبير من اللجنة التشريعية بإسناد المجلس لدراسة استجواب الفهد، مبيناً أنه بعد قرار الاستقالة إذا قبلت فإن المجلس هو من يقرر مناقشة تقرير اللجنة حول الاستجواب المقدم واعطاء فرصة للنواب للاطلاع على ما ورد في الاستجواب. وأكد الحريري ان كل ملاحظات النواب مقدمي

الاستجواب ستبلغ الى الوزير الجديد في حال تكليف وزير بالأصالة أو بالانابة وعليه تفادي كل التجاوزات المشارة اليها بالتعاون مع الفريق الحكومي، مشيراً إلى ان الوقت غير مناسب حالياً للحكم على هذا التكليف ان وجد ويجب اعطاء الفرصة للوزير الجديد والذي يحتاج الى وقت ولا توجد هناك ردة فعل نيابية معارضة.

المسلم يقترح توحيد قسط بنك التسليف بمبلغ 100 دينار لجميع المقترضين

قدم النائب فيصل المسلم اقتراحاً برغبة جاء فيه: إيماناً منا بتحقيق المساواة، وللتخفيف عن كاهل المواطنين، نقتراح تثبيت قسط قرض بنك التسليف ليكون 100 دينار على جميع المقترضين دون تحديد نسبة الراتب.

المطار (طريق 55) وحفاظاً على ارواح المواطنين والوافدين بهذه المنطقة المزدحمة، لذا اتقدم بهذا الاقتراح برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة المقور. ونص الاقتراح على انشاء جسر للمشاة على طريق المطار بين القروانية وخيطان وتركيب شبك لهذا الشارع.

الحويلة للساير: ما الجهة المتخصصة

للتعرف على أسباب انتشار مرض السرطان؟

يزيد عدد المرضى في الغرفة الواحدة عن اثنين لخصوصية هذا المرض وخطورته. لذلك يرجى إفاذتي بالآتي:

- هل هناك جهة متخصصة للقيام بالتعاون مع معهد الأبحاث العلمية أو جهات عالمية متخصصة للتعرف على أسباب انتشار هذا المرض ووضع الحلول المناسبة للحد منه قبل وقوعه.
- هل هناك خطة لدى الوزارة لزيادة السعة الاستيعابية للمستشفى القائم أو بناء مستشفى جديد بأحدث الأنظمة والمعدات والخبرات لمواجهة هذا المرض الفتاك؟
- كم نسبة الزيادة السنوية لهذا المرض؟ يرجى تحديد هذه الزيادة بجدول سنوي يبدأ منذ عام 1990 إلى 2010 بين والمفترض في مثل حالاتهم عدد الإصابات، أعمار المصابين، عدد حالات الشفاء وعدد حالات الوفاة؟

وجه النائب محمد الحويلة سؤالا برلمانيا الى وزير الصحة هلال السائير، وجاء السؤال كالتالي: وفقاً للأحصائيات والدراسات يتضح ازدياد حالات الإصابة بمرض السرطان، حيث كثر السماع عن الإصابة بهذا المرض في السنوات الأخيرة وحدوث الوفيات وكأنه من الأمراض العادية لسعة انتشاره ولا تجد عائلة لو سببت، الا وقد أصاب أحد أبنائها.

وقد بدأ ظهور هذا المرض الفتاك كذلك بشكل لافت حتى عند الأطفال الصغار والشباب. كما ان الحالات السنوية له تتراوح بين 1200 و 1400 مريض كل عام. وحيث ان المستشفى المخصص لاحتضان هذه الحالات أصبح قديماً، وان الغرف لم تعد تستوعب عدد المرضى والمفترض في مثل حالاتهم ان تكون كل الغرف بنظام الخصوصية التي يفترض ألا



د. محمد الحويلة

السعدون: شركات إنترنت غير مرخصة تستنزف جيوب المواطنين و«المواصلات» نايمة في العسل

وقال السعدون: اننا دائماً نشتكى من العبث واستنزاف أموال الناس حيث وصلوا إلى جيوب المواطنين ويجب على وزير المواصلات أن يتخذ اجراءات سريعة وحاسمة تجاه هذه الشركات غير المرخصة، لافتاً إلى ان القوانين الموجودة لا تشير إلى سرعة الإنترنت لكن هذه الشركات تمارس عملها من دون ترخيص. وأضاف السعدون مهدياً: ان وزير المواصلات أمام أمرين إما ان يوقف عمل هذه الشركات غير المرخصة او يصدر قراراً بوقف هذه الزيادات التي فرضت خلال فترة قصيرة وإلغاء جميع الإجراءات غير القانونية التي اتخذتها تلك الشركات.

وأشار السعدون إلى مخالفة أخرى وقعت في عهد وزير المواصلات السابق د.محمد البصري الذي وقع عقداً مع شركة مقرها جزر «العدراء» البريطانية ووكيلها شركة حكومية كويتية، وكأنه مبرر لتمارس الشركة عملها من دون اجراء ومن دون عمل شركة مساهمة بل تم اعطاء الشركة ترخيصاً ادارياً وهذا لا يجوز.



أحمد السعدون متحدثاً في المجلس أمس (متين غوزال)

لعملية استنزاف جيوب المواطنين خاصة ان هناك 4 شركات انترنت غير مرخصة. وأوضح ان هذه الشركات غير المرخصة تطبق اجراءاتها على المستخدم الفردي في منزله بانها اذا تجاوزت حداً معيناً فإنه يتم خفض السرعة إلى أقل حد ممكن.

دعا النائب احمد السعدون وزير المواصلات ووزير الإعلام سامي النصف إلى وقف ما تقوم به شركات الانترنت غير المرخصة من استنزاف لأموال الناس، مؤكداً ان الوزير سيحتمل مسؤولية استمرار هذه التجاوزات، ورفض السعدون الرد على أسئلة الصحافيين تعليقا على استقالة الشيخ احمد الفهد. وقال السعدون في مؤتمر الصحافيين بمجلس الأمة: ان البلد لا توجد به حكومة، مشيراً إلى ان الإجراءات التي اتخذت من مجموعة من الشركات «بين قوسين غير مرخصة»، شركات الانترنت بالكويت غير المرخصة ومازالت تعمل وتقرر منفردة وكأنه لا توجد دولة ولا توجد وزارة مواصلات ولا يوجد وزير مواصلات.

وتابع السعدون ساخراً: ان المسؤولين بالمواصلات ناهمين في العسل، لافتاً إلى ان شركات الانترنت غير المرخصة اتخذت مجموعة من الاجراءات منها وضع سقف للسرعة والسرعة لمستخدمي الانترنت، مطالباً وزير المواصلات بوضع حد

مخالفات للعقد الأساسي وقرارات أملاك الدولة

العمير يسأل وزير الأوقاف عن وقف «البابطين»

بنص على سداد التمويل اللازم للبناء من ريع الوقف السنوي.

كما تم في الاتفاقية الأخيرة (وبحجة تعديل بعض الأخطاء المطبعية) نقل النظارة على الوقف من نظارة مشتركة بين الأمانة العامة للشركة طرف أول وهيئة مشكلة من الواقف طرف ثان إلى إلغاء نظارة الأمانة العامة واستقلال الهيئة التي يشكلها الواقف والأمانة تكون الأغلبية فيها للواقف بالنظارة.

وذلك بتعديل البند رقم 8/11 على الاتفاقية بتاريخ 2006/3/8، دون عرض هذا التعديل على الإدارة القانونية والشريعة.

وقد أكد هذه المخالفة ديوان المحاسبة في تقريره بشأن الاستجواب المقدم إلى وزير الأوقاف ص (17)، كما سجل الديوان في تقريره هذا جميع المخالفات التي شابته هذا الوقف.

كما يلاحظ صدور فتوى من اللجنة الشرعية في الأمانة العامة للوقف بأن تكون النظارة مشتركة بحيث لا يستقل أحد الأطراف بالقرار دون الآخر بتاريخ 2003/12/27. لكن لم يتم الالتزام بهذه الفتوى أبداً.

كما جاء في الفتوى ألا تتم الموافقة على تمويل المشروع إلا بعد تسجيل الأرض باسم الأمانة بوزارة العدل، وألا تقوم الأمانة بتحويل المشروع إلا بعد ان يقوم الطرف الثاني بتوفير كامل المبالغ المخصصة للبناء (محضر 2003/17).

وقد انتبه مجلس الأمة إلى هذا الخلل فتم تقديم توصية من 33 عضواً بوقف عقود هذه

بنص على سداد التمويل اللازم للبناء من ريع الوقف السنوي.

كما تم في الاتفاقية الأخيرة (وبحجة تعديل بعض الأخطاء المطبعية) نقل النظارة على الوقف من نظارة مشتركة بين الأمانة العامة للشركة طرف أول وهيئة مشكلة من الواقف طرف ثان إلى إلغاء نظارة الأمانة العامة واستقلال الهيئة التي يشكلها الواقف والأمانة تكون الأغلبية فيها للواقف بالنظارة.

وذلك بتعديل البند رقم 8/11 على الاتفاقية بتاريخ 2006/3/8، دون عرض هذا التعديل على الإدارة القانونية والشريعة.

وقد أكد هذه المخالفة ديوان المحاسبة في تقريره بشأن الاستجواب المقدم إلى وزير الأوقاف ص (17)، كما سجل الديوان في تقريره هذا جميع المخالفات التي شابته هذا الوقف.

كما يلاحظ صدور فتوى من اللجنة الشرعية في الأمانة العامة للوقف بأن تكون النظارة مشتركة بحيث لا يستقل أحد الأطراف بالقرار دون الآخر بتاريخ 2003/12/27. لكن لم يتم الالتزام بهذه الفتوى أبداً.

كما جاء في الفتوى ألا تتم الموافقة على تمويل المشروع إلا بعد تسجيل الأرض باسم الأمانة بوزارة العدل، وألا تقوم الأمانة بتحويل المشروع إلا بعد ان يقوم الطرف الثاني بتوفير كامل المبالغ المخصصة للبناء (محضر 2003/17).

وقد انتبه مجلس الأمة إلى هذا الخلل فتم تقديم توصية من 33 عضواً بوقف عقود هذه



علي العمير

وجه النائب علي العمير سؤالا برلمانيا إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية محمد النومس وجاء نص السؤال كالتالي: «في عام 2002 تقدمت عبدالعزیز الباطين بخطاب إلى وزير الأوقاف يطلب فيه إقامة وقف على أرض تخصصها الدولة على أن يبنيها على نفقته الخاصة، على أن تكون النظارة والإشراف من الوقف والأمانة.

كما تعهد بخطاب مماثل إلى وزير المالية (إدارة أملاك الدولة) بأن يقوم ببناء الوقف على نفقته الخاصة في 2003/12/10، وصدرت بعد ذلك موافقة إدارة أملاك الدولة مشروطة ببناء الواقف المبني على نفقته الخاصة بتاريخ 2003/12/28، كما لم يوافق وزير الأوقاف على النظارة المشتركة وأصر على أن تكون النظارة بيد الأمانة العامة لأنها

وصدرت موافقة المجلس البلدي بتخصيص أرض مساحتها (خمسة آلاف متر مربع) مشروطة بتسليمها للأمانة العامة للأوقاف ويكون تحت إدارتها (قرار رقم ل ق م ب ا ت 9/154/2003 الصادر في 2003/10/6).

ثم تبين بعد ذلك أن الأمانة العامة للأوقاف والواقف لم يلتزم بالتعهدات والقرارات السابقة فقد تم توقيع عدة اتفاقيات بين الواقف والأمانة متتالية وفي كل اتفاقية كان يتم التنازل عن حق الأمانة أو حق الدولة لصالح الواقف فقد تم تحميل معظم كلفة البناء على عوائد أو ريع استثمار الأرض (أكثر من 90٪ من الكلفة) وذلك بإضافة بند في الاتفاقية الثانية برقم 7



د. جمان الحريش

وجه النائب علي العمير سؤالا برلمانيا إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية محمد النومس وجاء نص السؤال كالتالي: «في عام 2002 تقدمت عبدالعزیز الباطين بخطاب إلى وزير الأوقاف يطلب فيه إقامة وقف على أرض تخصصها الدولة على أن يبنيها على نفقته الخاصة، على أن تكون النظارة والإشراف من الوقف والأمانة.

كما تعهد بخطاب مماثل إلى وزير المالية (إدارة أملاك الدولة) بأن يقوم ببناء الوقف على نفقته الخاصة في 2003/12/10، وصدرت بعد ذلك موافقة إدارة أملاك الدولة مشروطة ببناء الواقف المبني على نفقته الخاصة بتاريخ 2003/12/28، كما لم يوافق وزير الأوقاف على النظارة المشتركة وأصر على أن تكون النظارة بيد الأمانة العامة لأنها

وصدرت موافقة المجلس البلدي بتخصيص أرض مساحتها (خمسة آلاف متر مربع) مشروطة بتسليمها للأمانة العامة للأوقاف ويكون تحت إدارتها (قرار رقم ل ق م ب ا ت 9/154/2003 الصادر في 2003/10/6).

ثم تبين بعد ذلك أن الأمانة العامة للأوقاف والواقف لم يلتزم بالتعهدات والقرارات السابقة فقد تم توقيع عدة اتفاقيات بين الواقف والأمانة متتالية وفي كل اتفاقية كان يتم التنازل عن حق الأمانة أو حق الدولة لصالح الواقف فقد تم تحميل معظم كلفة البناء على عوائد أو ريع استثمار الأرض (أكثر من 90٪ من الكلفة) وذلك بإضافة بند في الاتفاقية الثانية برقم 7

وجه النائب جمان الحريش سؤالا برلمانيا إلى وزير الإعلام ووزير المواصلات سامي النصف جاء فيه: برجاء تزويدي وإفاذتي عن الآتي:

1- الأسباب ومبررات رفض الكادر الهندسي بوزارة الإعلام لمشروع المرحلة الثانية من شبكة الألياف الضوئية، وما الملاحظات المالية والإدارية الجسيمة التي شابته المشروع.

وهل تتطابق إمكانيات ومواصفات الشركة الموصى لها بالتسوية مع ما تحتاج إليه الوزارة، مع ضرورة تزويدنا بنسخة من تقرير توصية

وجه النائب جمان الحريش سؤالا برلمانيا إلى وزير الإعلام ووزير المواصلات سامي النصف جاء فيه: برجاء تزويدي وإفاذتي عن الآتي:

1- الأسباب ومبررات رفض الكادر الهندسي بوزارة الإعلام لمشروع المرحلة الثانية من شبكة الألياف الضوئية، وما الملاحظات المالية والإدارية الجسيمة التي شابته المشروع.

الحريش لوزير الإعلام: ما أسباب رفض مشروع

المرحلة الثانية من شبكة الألياف الضوئية؟

وهل اعتمد في ذلك على أي تقارير فنية ذات جدوى من اهل الاختصاص لتنفيذ المشروع بالكلفة المالية المقدمة؟ مع ضرورة تزويدنا بنسخ من هذه التقارير الفنية (إن وجدت).

6- ما رأي الوزارة بشأن ان الهدف من إقامة هذا المشروع هو التصنت على اتصالات بعض المواقع الحساسة في الدولة؟ وهل تم تحديد هذه المواقع في تقرير إلغاء المشروع؟ وما الرأي الفني للجهات المتخصصة الأخرى من خارج الوزارة مثل وزارة المواصلات بشأن مشروع الألياف الضوئية؟ وما التقييم الحقيقي له من حيث التجاوزات الفنية؟

كل مشروع وتاريخ الترسية والقيمة المالية لكل مشروع. ضرورة تزويدنا بكشف الشركات المتقدمة لمشروع المرحلة الثانية للألياف الضوئية وتوضيح العرض المالي لكل شركة، وما مبررات الإصرار على اختيار الشركة ذات العطاء المالي الأعلى، مع توضيح تقرير الشركة بشأن ما سنقوم به لتنفيذ المشروع وجدوله الزمني، وهل قامت الشركة بتنفيذ أي مشاريع مشابهة في الفترات السابقة.

5- ما المعايير والأسس الفنية التي اعتمد عليها الوكيل المساعد للشؤون المالية والإدارية الجديد في طلب سحب طلب الإلغاء للمشروع؟

إلغاء المشروع؟ ما الأسباب والدوافع التي اعتمد عليها وكيل وزارة الإعلام المساعدة للشؤون الإدارية والمالية الجديدة في طلبه إلغاء طلب الوكيل المساعد السابق والموجه إلى لجنة المناقصات المركزية رغم رفض المشروع من الأجهزة الفنية والمختصة بالوزارة.

3- هل تم اعتماد ترسية مشروع المرحلة الثانية من شبكة الألياف الضوئية؟ وما اسم الوزارة وتخصص الشركة التي ترغب وزارة الإعلام في ترسية المشروع عليها؟ وهل تم تعامل الوزارة مع هذه الشركة في مشاريع سابقة؟ مع ضرورة توضيح



د. جمان الحريش

مشكلة الألياف الضوئية

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة من الزميل

مشاري محمد العلوش

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

خاله / خلف الكتيب

تعهد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون